تقرير بطاقة الأداء للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة للقطاع المصرفي العراقي ESG لعام ٢٠٢٣

المحتويات

المقدمة ٢
ملخص نتائج تقييم بطاقة الاداء ٤
اولاً: آلية تحصيل نتائج تقييم بطاقة الاداء ٦
ثانياً: تحليل نتائج تقييم بطاقة الأداء ٧
الجزء الأول: إطار العمل والالتزام بالممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة..... ٨
الجزء الثاني: هيكل وتكوين مجلس الإدارة..... ٨
الجزء الثالث – البيئة الرقابية..... ٩
الجزء الرابع - الشفافية والإفصاح..... ٩
الجزء الخامس- الالتزام بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة..... ١٠
الجزء السادس - دور المساهمين وأصحاب المصلحة..... ١١
ثالثاً: منهجية بطاقة الأداء ١٢
المصارف والمعلومات المشمولة..... ١٢
الأجزاء الرئيسية لبطاقة الأداء وطريقة احتساب الدرجات..... ١٣
رابعاً: مراحل نشأة الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية في القطاع المصرفي العراقي..... ١٤
خامساً: مفاهيم عامة لبطاقة الاداء..... ١٦
توصيات البنك المركزي العراقي..... ١٩
الملاحق..... ٢٠
ملحق أ- أسئلة بطاقة الأداء للممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة..... ٢٠
الملحق ب: قائمة المصارف المشاركة في التطبيق الفعلي لعام ٢٠٢٣..... ٢٨

المقدمة

في إطار سعي البنك المركزي العراقي إلى تعزيز مبادئ الاستدامة وترسيخ الممارسات المصرفية المسؤولة، يصدر البنك المركزي العراقي التقرير الرابع للممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة في القطاع المصرفي العراقي. ويهدف هذا التقرير إلى تقديم قراءة محدّثة وشاملة لواقع التزام المصارف بمعايير ESG، فضلاً عن تعزيز الخط المرجعي الذي يمكن الاعتماد عليه في قياس مستويات التقدم وتطوير الأداء خلال السنوات المقبلة.

إذ تُعد الحوكمة المؤسسية اليوم إحدى الركائز الأساسية لاستدامة المصارف، إذ تمثل الإطار العام الذي ينظم العلاقة بين الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصلحة. فالحوكمة ليست مجرد منظومة من القوانين والإجراءات، بل هي ثقافة إدارية متكاملة تهدف إلى تعزيز الشفافية والمساءلة والنزاهة في إدارة الموارد واتخاذ القرارات. ومع تنامي التحديات الاقتصادية والتكنولوجية، أصبحت الحوكمة المؤسسية ضرورة ملحّة لضمان الكفاءة والعدالة، وحماية حقوق المستثمرين، وتعزيز الثقة في بيئة الأعمال. كما يسهم تطبيقها الفعّال في رفع أداء المصارف وتحسين قدرتها التنافسية بما ينعكس إيجابًا على الاقتصاد الوطني ومسارات التنمية المستدامة.

قام البنك المركزي العراقي وبدعم من الخبراء الدوليين المستقلين وخبراء الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية بإعداد وتطوير بطاقة الأداء وذلك بالاعتماد على دليل الحوكمة المؤسسية للمصارف الصادر عن البنك المركزي العراقي في عام ٢٠١٨، وذلك يأتي من إدراك البنك المركزي العراقي لحقيقة التطوير العالمي في الحوكمة المؤسسية وتزايد المطالب البيئية والاجتماعية للقطاع المصرفي، وكما يدرك البنك المركزي العراقي الأهمية الاستراتيجية للممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والافصاح وإعداد التقارير عنها في ظل الاهتمام التنظيمي المتزايد بها في الأسواق العالمية.

وانسجامًا مع التعليمات والضوابط الرقابية، جرى مشاركة نتائج تقييم الحوكمة المؤسسية مع القطاع المصرفي، حيث تم العمل على تقييم منظومة الحوكمة من خلال فحص العناصر الأساسية التي تستند إليها، وتحليل البيانات ورصد مستوى التطبيق العملي للممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة للقطاع المصرفي العراقي ، يهدف هذا التقرير إلى تمكين المصارف من تحديد مجالات التطوير وتعزيز أدائها بما يتوافق مع الاتجاهات العالمية للقطاع المالي. ويجسد هذا النهج رؤية البنك المركزي العراقي في بناء نظام مصرفي أكثر شفافية واستدامة، وقادر على دعم التمويل المستدام والتنمية الاقتصادية في البلاد.

E
S
G
ENVIRONMENTAL
SOCIAL
GOVERNANCE

ملخص نتائج تقييم بطاقة الاداء

في عام ٢٠١٨ بدأ البنك المركزي العراقي رحلة العمل مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) على إعداد برنامج لسنوات متعددة يهدف إلى تعزيز الاستدامة والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والافصاح وإعداد التقارير بشأنها في القطاع المصرفي العراقي، لذا في عام ٢٠٢٢ تم إطلاق التقرير الاول لنتائج بطاقة الاداء للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية للقطاع المصرفي العراقي لعام (٢٠٢٠) ، إذ تم من خلاله تحليل اجابات المصارف على أسئلة اجزاء بطاقة الأداء.

واستمراراً لجهود هذا البنك تم إعداد التقرير الثاني والثالث خلال عام ٢٠٢٤ الذي يتناول قياس أداء الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية في القطاع المصرفي العراقي خلال عامي (٢٠٢١ و٢٠٢٢)، كما يستهدف التقرير الحالي تحليل البيانات لعام (٢٠٢٣) إذ يتم قياس الوضع الحالي للممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية في القطاع من خلال بطاقة الأداء والتي تمثل تشخيص اوجه الضعف للعمل عليها وتحسينها لبناء قطاع مالي سليم، الموضحة في (الشكل ١) وتشير نتائج تحليل بطاقة قياس الأداء المدرجة في الفقرات ادناه:

الشكل (1)
عدد المصارف- جودة ممارسات المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية (ESG) لعام 2023

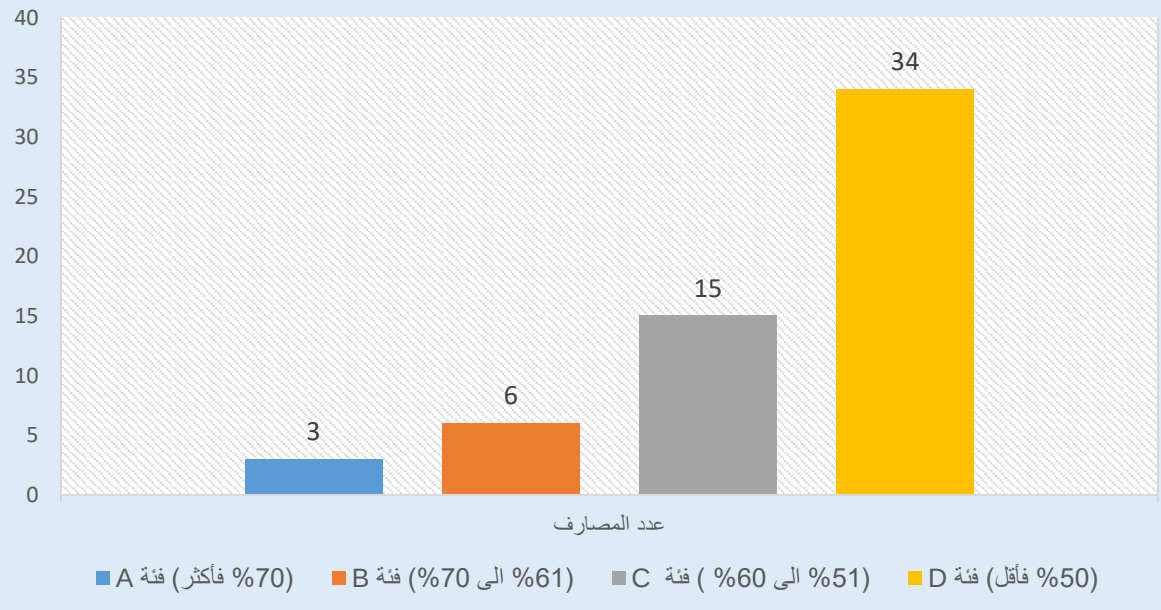

١. لايزال (٣) مصارف من أصل (٥٨) مصرفاً يمكن اعتبارها "مصارف عراقية رائدة " إذ حققت درجة أعلى من (٧٠٪) في الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG)، منها (٢) مصارف تجارية و(١) مصرف اسلامي، مع العرض قام البنك المركزي العراقي بتشديد الدرجات

الممنوحة لكلٍ من مجلس الإدارة وبيئة الرقابة، لما لهما من أهمية كبيرة في قياس مدى فعالية مجلس الإدارة ومستوى الامتثال لمتطلبات البنك المركزي العراقي، فقد تم تشديد المتطلبات الخاصة ببطاقة الأداء في الدليل المُحدَّث لعام ٢٠٢٥، وعلى الرغم من أن هذه المصارف تُعدّ من الرواد في القطاع، إلا أنه، شأنها شأن باقي المصارف، يتعيّن عليها إجراء مراجعة مستمرة لسياساتها وممارساتها المتعلقة بالبيئة والمسؤولية الاجتماعية والحوكمة المؤسسية، والعمل على تطويرها وتحسينها بصورة دائمة، بما يضمن الحفاظ على ريادتها في السوق المحلي. ويأتي ذلك في ظل التسارع الكبير في تطور هذا المجال عالميًا، حيث تشهد معايير وممارسات الحوكمة والاستدامة (ESG) تحديثًا مستمرًا وظهور أفضل الممارسات بشكل شبه يومي.

٢. حققت (٦) مصارف من إجمالي (٥٨) مصرفاً درجة تتراوح بين (٦١٪ و ٧٠٪) على وفق بيانات ٢٠٢٣، وهي مصارف ذات سياسات وممارسات بيئية واجتماعية وحوكمة مؤسسية جيدة، وان (٣) مصارف منها هي مصارف تجارية و(٣) مصارف اسلامية.

٣. تم تصنيف (١٥) مصرفاً من أصل (٥٨) مصرفاً على أنها تتمتع بمستوى "مقبول" من تطبيق الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية، حيث حصلت على درجة تتراوح بين (٥١٪ إلى ٦٠٪).

٤. حصل (٣٤) مصرفاً من أصل (٥٨) مصرفاً (أي ما يشكل ٥٨,٦٪ من المصارف الخاضعة للتحليل) على درجة (٥٠٪ فأقل) من حيث تبني الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG).

الشكل (2) تصنيف المصارف في تحليل نتائج بطاقة الأداء للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة لعام 2023

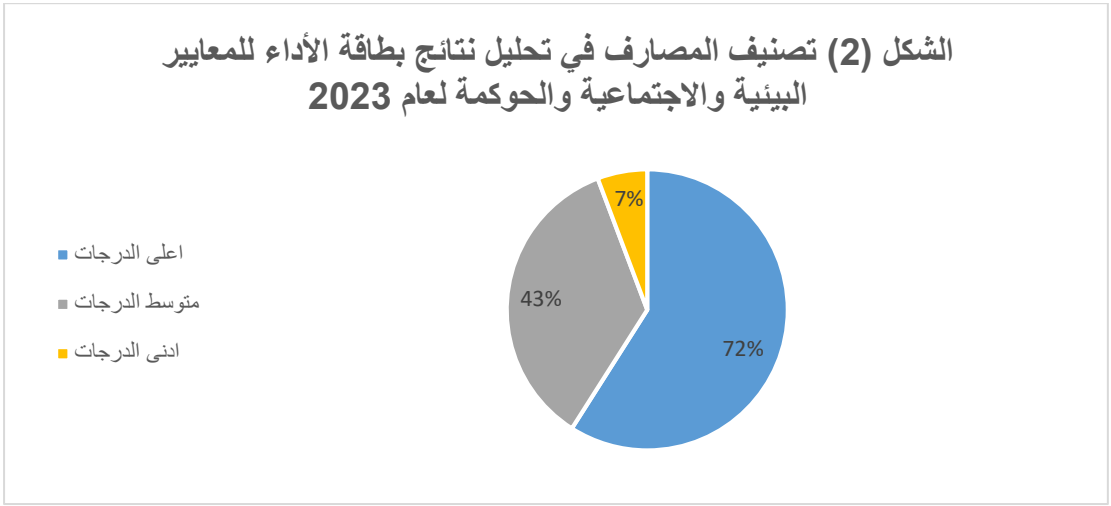

في ظل احتساب نتائج المصارف فإن أعلى درجة تم الحصول عليها هي (٧٢٪)، وأقل درجة تم الحصول عليها هي (٧٪) بينما بلغ المتوسط (٤٣%) وفقاً لبيانات ٢٠٢٣. وهذا يشير الى أن تطبيق السياسات والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية في مستوى اساسي ويحتاج الى مزيد

من التحسين، والشكل البياني رقم (٢) اعلاه نظرة عامة عن المستوى العام للقطاع المصرفي خلال عام ٢٠٢٣.

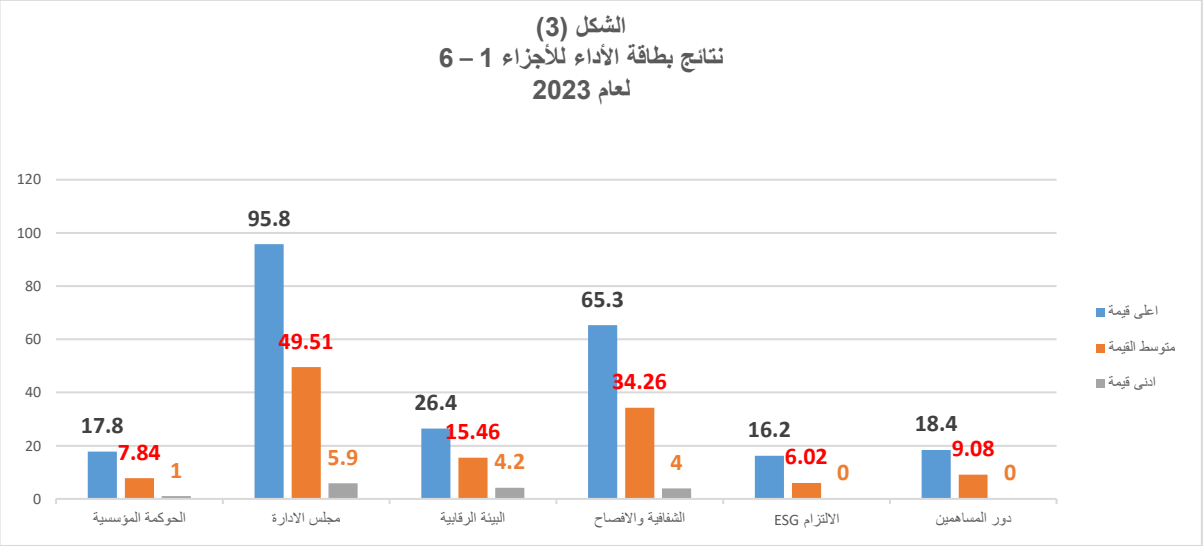

وفقا لنتائج تحليل نتائج بطاقة الأداء، يلاحظ بأن غالبية المصـــارف قد طبقت مســـتويات ضـــعيفة في الجوانب البيئية والاجتماعية كما في (الشكل ٣) اعلاه.

وبهذا فأن متوسط الدرجات تتراوح بين (٦,٠٢٪ إلى ٤٩,٥١٪) للأجزاء المعتمدة في بطاقة الأداء (١-٦)، وهذا يشير إلى أن المصارف تنفذ بشكل جزئي فقط كل من الاستراتيجية والسياسات والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية.

اولاً: آلية تحصيل نتائج تقييم بطاقة الاداء

تم مراجعة وتدقيق الإجابات الخاصة ببطاقة الأداء المرسلة من قبل المصارف، من قبل فريق عمل البنك المركزي العراقي المكون من ثلاث مراحل لتقييم وفحص إجابات كل مصرف لتحقيق أقصى قدر من الموضوعية والشفافية وعدم التحيز.

في **المرحلة الأولى** من عملية التقييم، قام فريق العمل بتحديد الدرجات وفحص المســـتندات والوثائق وتثبيت الملاحظات والتعليقات على اجابة كل مصـــرف، وتضـــمنت **المرحلة الثانية** قيام مجموعة اخرى من موظفي فريق عمل البنك المركزي العراقي بمراجعة مســـتقلة لتعليقات المرحلة الأولى لكل مصـــرف، وتثبيت ملاحظات أخرى مرتبطة بكل ســـؤال تم مراجعته والتحقق منه، بينما **المرحلة الثالثة** هي عبارة عن فحص موضـــوعي شـــامل أجراه مســـؤولي الإدارة داخل البنك المركزي الذين قامو بمراجعة التعليقات والملاحظات والمصادقة على الدرجات النهائية لكل سؤال ولكل مصرف.

ومن خلال تحليل النتائج تم تصنيف المصارف الى (٤) فئات (رائد، جيد، مقبول، أساسي) وعلى النحو الاتي:

مستوى المصارف العراقية				
رائد	جيد	مقبول	اساسي	
اذا حقق المصرف نتيجة اعلى من 71%	اذا حقق المصرف نتيجة 61% و 70%	اذا حقق المصرف نتيجة بين 51 و 60%	يتطلب لتحسين اذ حقق المصرف نتيجة 50% او اقل	

حصـــلت المصـــارف الرائدة على درجات أعلى من (٧٠%)، وعلى الرغم من أنها رائدة في تطبيق الأعمال السياسات والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة، إلا أنها ستبقى بحاجة ماسة إلى مراجعة وتطوير هذه الممارسات، لأنها تتصف بكونها مجال سريع التطور.

ثانياً: تحليل نتائج تقييم بطاقة الأداء

تم تصـميم بطاقة قياس الأداء لطرح الأسـئلة الرئيسـية على مسـتوى عالٍ لتمييز السـياسـات عن أنشـــطة التنفيذ العملية، وبشـــكل عام في القطاع المصـــرفي العراقي إذ تم إعداد بطاقة الاداء لتقييم الاسـتراتيجيات والسـياسـات وتحديد مسـتوى تنفيذها قد تكون هناك سـياسـة معمول بها ومفهومة، لكن التطبيق العملي والأكثر تفصيلاً للسياسات وتحويلها إلى أفعال يكون أقل وضوحًا، مما يجعل السياسات أقل فاعلية، وتختلف مجالات الاهتمام الخاصة من مصرف لآخر.

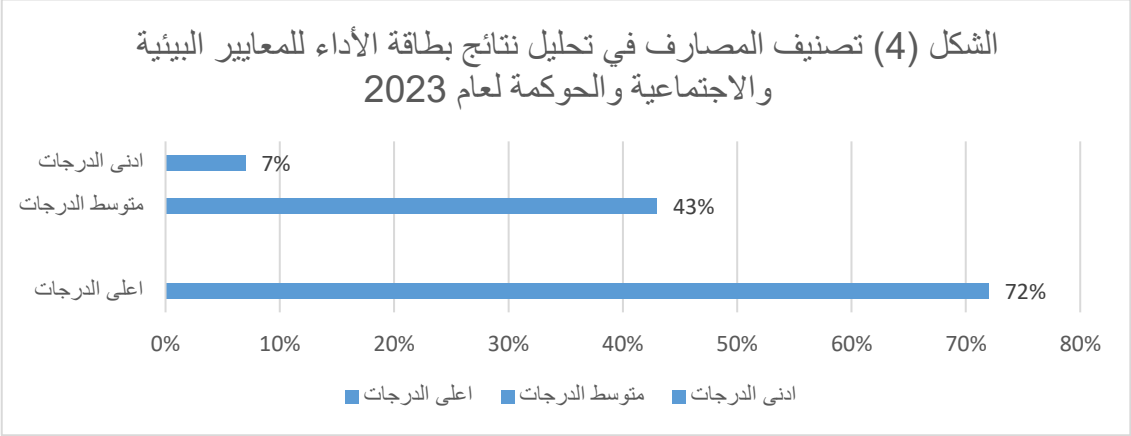

تراوحت النسب المئوية النهائية لدرجات القطاع المصرفي (من ٧٪ إلى ٧٢٪) وبمتوسط (٤٣٪) وكما موضح في الشكل اعلاه:

الجزء الأول: إطار العمل والالتزام بالممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة

الشكل (5) نتائج الجزء الاول
إطار العمل والالتزام بالممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة لعام 2023

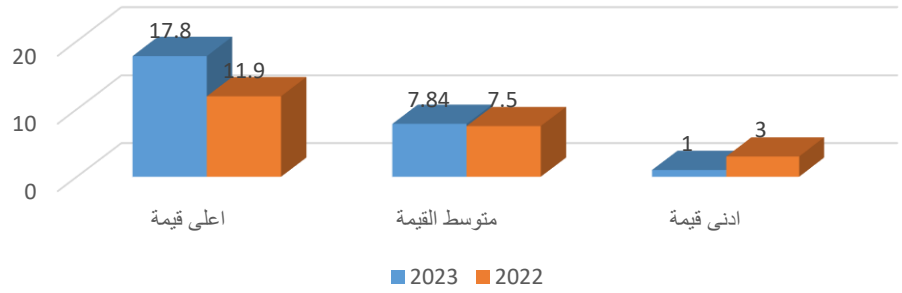

يتناول الجزء الأول أسـئلة عامة وعالية المسـتوى حول إطار الحوكمة وان عدد الأسـئلة الخاصـة بهذا الجزء (٦) أسـئلة وأن الدرجة الكلية تبلغ (١٢) درجة، وعند تحليل اجابات المصـرف تبين إن المتوسـط العام بلغ (٧,٨٤) درجة لهذا الجزء وفقاً لبيانات عام ٢٠٢٣ بينما بلغ المتوسط العام (٧,٥) درجة لعام ٢٠٢٢، وهذا يشير الى تحسن في تلبية متطلبات الاطار العام للمعايير البيئة والاجتماعية والحوكمة المؤسـسـية (ESG)، حيث بلغت افضـل نتيجة (١٧,٨) درجة ، وان اقل درجة بلغت (١) وفقاً لبيانات ٢٠٢٣، اما في عام ٢٠٢٢ فقد بلغت افضـــل نتيجة في الجزء الاول (١١,٩) درجة، وان اقل درجة بلغت (٣)، وكما موضح في الشكل البياني رقم (٥) أعلاه.

الجزء الثاني: هيكل وتكوين مجلس الإدارة

الشكل (6) نتائج الجزء الثاني
هيكل وتكوين مجلس الإدارة لعام 2023

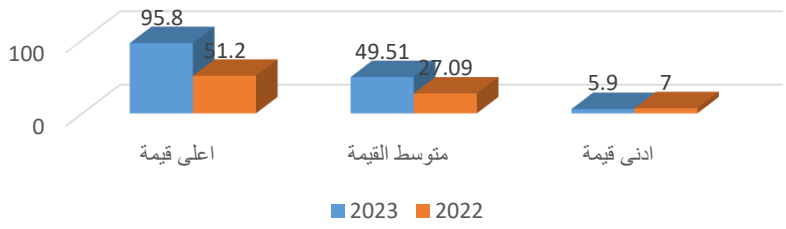

يتناول الجزء الثاني أسـئلة عامة وعالية المسـتوى حول هيكل وتكوين مجلس الادارة, واللجان المنبثقة عنه وان الدرجة الكلية لاسـئلة هذا الجزء تبلغ (٨٨) درجة في حالة المصارف التجارية و (١٢٠) درجة في حالة المصارف الاسلامية، وعند تحليل اجابات المصرف تبين إن المتوسـط العام بلغ (٤٩,٥١) درجة وفقاً لبيانات عام ٢٠٢٣ بينما بلغ المتوسـط العام (٢٧,٠٩%)

درجة لعام ٢٠٢٢، وهذا يشير الى تحسن ملحوظ في تلبية متطلبات هذا الاطار، شهدت النتائج تحسن ملحوظ حيث بلغت افضل نتيجة في الجزء الثاني (٩٥,٨) درجة وان اقل درجة بلغت (٥,٩) وفقاً لبيانات ٢٠٢٣، اما في عام ٢٠٢٢ فقد بلغت افضل نتيجة في الجزء الاول (٥١,٢) درجة ، وان اقل درجة بلغت (٧)، وكما موضح في الشكل البياني رقم (٦) أعلاه.

الجزء الثالث – البيئة الرقابية

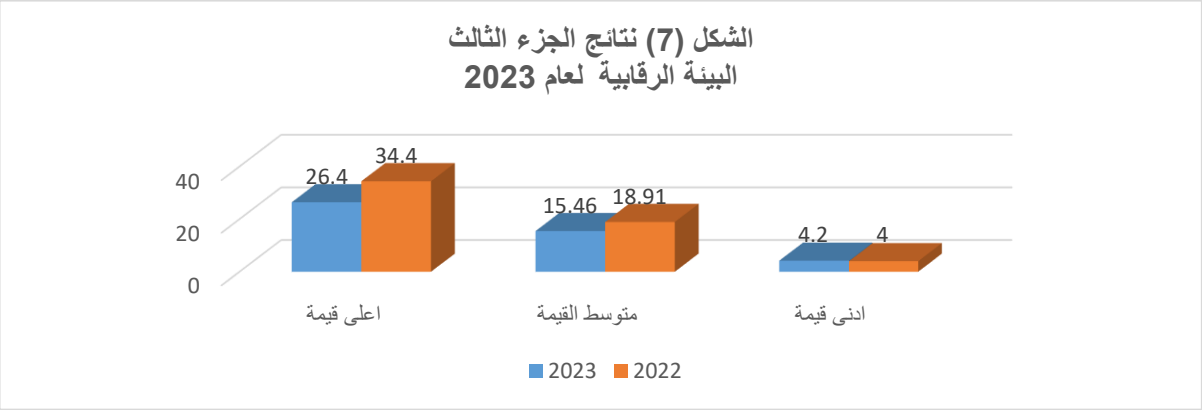

يتناول الجزء الثالث أسئلة عامة وعالية المستوى حول بيئة الرقابة ودور الاقسام الرقابية في المصارف واللجان المنبثقة عن الادارة التنفيذية وان الدرجة الكلية لاسئلة هذا الجزء تبلغ (٣٦) درجة ،وعند تحليل اجابات المصرف تبين إن المتوسط العام بلغ (١٥,٤٦%) درجة وفقاً لبيانات عام ٢٠٢٣ بينما بلغ المتوسط العام (١٨,٩١%) درجة لعام ٢٠٢٢، وهذا يشير الى تراجع بسيط في تلبية متطلبات هذا الاطار، شهدت النتائج تغير بسيط حيث بلغت افضل نتيجة تحققت في الجزء الثالث (٢٦,٤) درجة وان اقل درجة بلغت (٤,٢) وفقاً لبيانات ٢٠٢٣، اما في عام ٢٠٢٢ حيث بلغت افضل نتيجة (٣٤,٤) درجة ، وان اقل درجة بلغت (٤)، وكما موضح في الشكل البياني رقم (٧) أعلاه.

الجزء الرابع - الشفافية والإفصاح

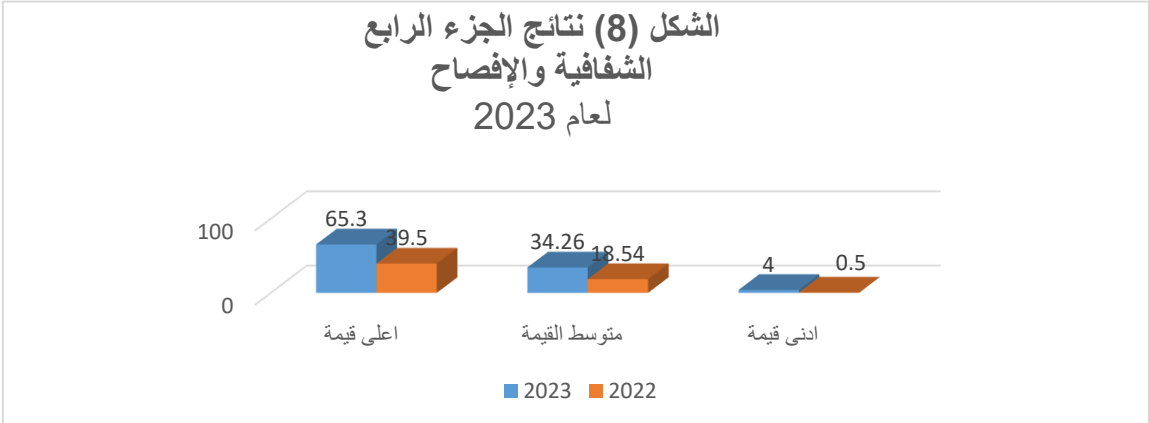

إن الشفافية والإفصاح عناصر أساسية لإطار عمل فعال للعمل بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة لأنها توفر الأســـاس لاتخاذ قرارات مبنية على معرفة وافية من قبل المســـاهمين وأصـحاب المصـلحة والمسـتثمرين المحتملين فيما يتعلق بتخصـيص رأس المال ومعاملات الشـركات ومراقبة الأداء المالي، و يتناول الجزء الرابع أسـئلة عامة وعالية المسـتوى حول الافصـاح والشـفافية ويركز بشـكل خاص على جودة التقارير السـنوية الخاصـة بالمصـارف والمعلومات المسـتعرضـة من خلالها وان الدرجة الكلية لاسـئلة هذا الجزء تبلغ (٨٤) درجة ،وعند تحليل اجابات المصـرف تبين إن المتوسـط العام بلغ (٣٤,٢٦%) درجة وفقاً لبيانات عام ٢٠٢٣ بينما بلغ المتوسـط العام (١٨,٥٤%) درجة لعام ٢٠٢٢، وهذا يشـير الى تحسـن ملحوظ في تلبية متطلبات هذا الاطار، وبلغت افضـل نتيجة تحققت في الجزء الرابع (٦٥,٣) درجة وان اقل درجة بلغت (٤) وفقاً لبيانات ٢٠٢٣، اما في عام ٢٠٢٢ حيث بلغت افضل نتيجة (٣٩,٥) درجة ،وان اقل درجة بلغت (٠,٥)، وكما موضح في الشكل البياني رقم (٨).

الجزء الخامس- الالتزام بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة

الشكل (9) نتائج الجزء الخامس
الالتزام بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة لعام 2023

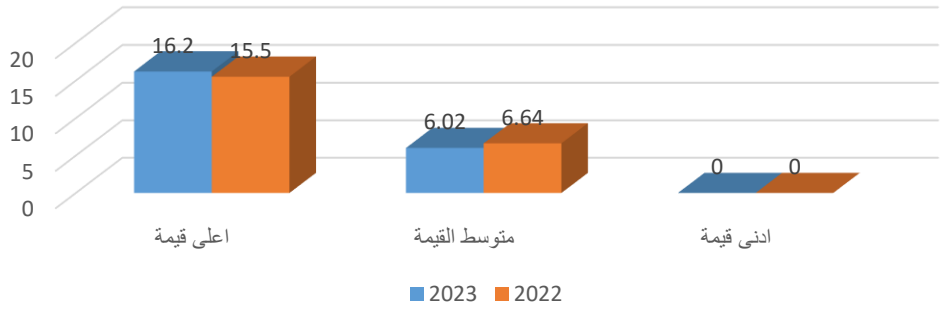

يتناول الجزء الخامس أســـئلة تناقش مدى التزام المصـــارف بالمعايير البيئية والاجتماعية وقياس مدى تطبيقها في السـياسـات والانشـطة والعمليات الخاصـة بالمصـرف، ويتكون هذا الجزء من (١١) سؤال وان الدرجة الكلية (٢٢) درجة، وعند تحليل اجابات المصرف تبين إن المتوسط العام بلغ (٦,٠٢%) درجة وفقاً لبيانات عام ٢٠٢٣ بينما بلغ المتوســـط العام (٦,٦٤%) درجة لعام ٢٠٢٢، وهذا يشير الى تغير بسيط في تلبية متطلبات هذا الاطار، وبلغت افضل نتيجة تحققت في الجزء الخامس (١٦,٢) درجة وان اقل درجة بلغت (٠) وفقاً لبيانات ٢٠٢٣، اما في عام ٢٠٢٢ حيث بلغت افضل نتيجة (١٥,٥) درجة ، وان اقل درجة بلغت (٠)، وكما موضح في الشكل البياني رقم (٩) أعلاه.

الجزء السادس - دور المساهمين وأصحاب المصلحة

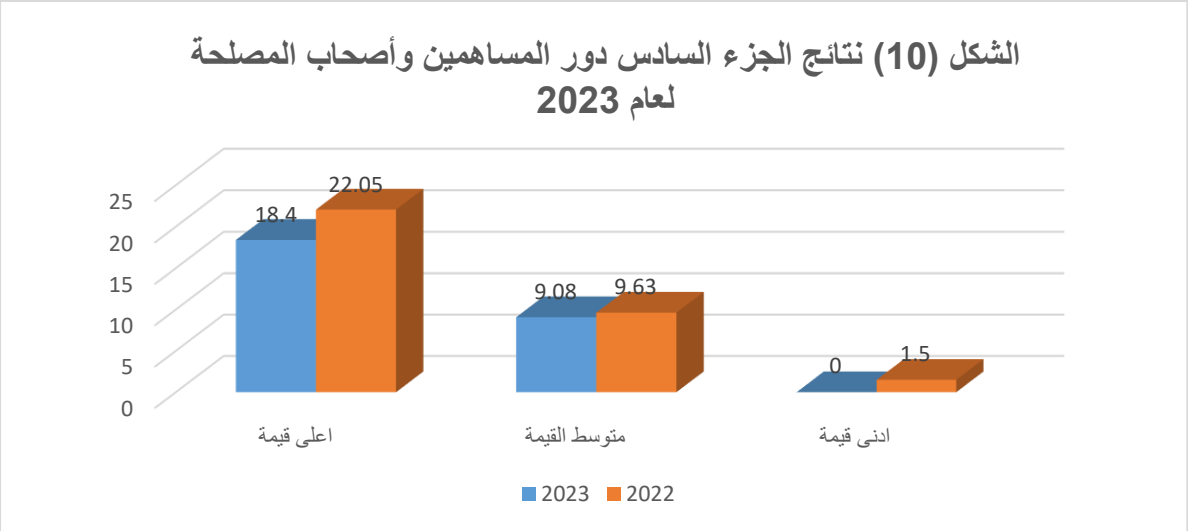

يتناول الجزء السادس أسئلة تناقش حقوق المساهمين واصحاب المصلحة ودورهم في المصارف، ويتكون من (١٢) سؤال وان الدرجة الكلية (٢٤) درجة، وعند تحليل اجابات المصرف تبين إن المتوسط العام بلغ (٩,٠٨%) درجة وفقاً لبيانات عام ٢٠٢٣ بينما بلغ المتوسط العام (٩,٦٣%) درجة لعام ٢٠٢٢، وهذا يشير الى تغير بسيط في تلبية متطلبات هذا الاطار، وبلغت افضل نتيجة في الجزء السادس (١٨,٤) درجة وان اقل درجة بلغت (٠) وفقاً لبيانات ٢٠٢٣، اما في عام ٢٠٢٢ حيث بلغت افضل نتيجة (٢٢,٠٥) درجة ، وان اقل درجة بلغت (١,٥)، وكما موضح في الشكل البياني رقم (١٠)أعلاه.

ومن الجدير بالذكر بان المصارف الحكومية غير مشمولة بثلاثة اسئلة من هذا الجزء لكونها مملوكة بالكامل للدولة.

ثالثاً: منهجية بطاقة الأداء

تم تصميم أسئلة بطاقة الأداء (ESG) من خلال لجنة مشتركة من قبل فريق عمل من البنك المركزي العراقي وخبراء من مؤسسة التمويل الدولية (IFC) ومن ثم قام البنك المركزي العراقي بتطبيقها على القطاع المصرفي العراقي إلزامياً.

المصارف والمعلومات المشمولة

من أجل تقديم نظرة شاملة على الممارسات البيئية والاجتماعية وممارسات الحوكمة المؤسسية في القطاع المصرفي العراقي، بما في ذلك المصارف التجارية والإسلامية وفروع المصارف الأجنبية، إذ تم إلزام جميع هذه المصارف بإكمال بطاقة الأداء وتقديمها إلى البنك المركزي العراقي.

شملت عملية التقييم (٥٨) مصرفًا (الملحق ب)، وتم استثناء المصارف المرخصة حديثاً والمصارف التي تحت وصاية البنك المركزي العراقي.

بناءً على المعلومات ذات الصلة من البيانات المالية لسنة (٢٠٢٣)، أكمل كل مصرف من المصارف الـ (٥٨) المشاركة استبيانًا من (٩٠) سؤالاً وقدم الإجابات والادلة المؤيدة إلى البنك المركزي العراقي في الفصل الرابع من عام (٢٠٢٤)، وتم تحديد ثمانية أسئلة إضافية تتعلق بهيئة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، مع العرض أن ثلاثة أسئلة في الجزء السادس لا تنطبق على المصارف الحكومية وتم تعديل الدرجات بما يتناسب مع هذه الاختلافات.

تضـمنت مصـادر المعلومات المؤيدة للإجابات على كل من أسـئلة بطاقة الأداء التقرير السـنوي للمصـــرف، والبيانات المالية، والإفصـــاحات العامة والتنظيمية المقدمة إلى الجهة الاشـــرافية (البنك المركزي العراقي) وسوق الأوراق المالية، وإشعارات اجتماع الهيئة العامة السنوي، ومحضر وتقارير عن نتائج اجتماع الهيئة العامة السنوي، والنظام الأساسي للمصرف، والمعلومات والبيانات المنشورة على الموقع الالكتروني للمصـــرف، كما قدم البنك المركزي العراقي لجميع المصـــارف قائمة بالوثائق المطلوبة لإثبات الإجابات ذات الصلة بأسئلة بطاقة الأداء.

الأجزاء الرئيسية لبطاقة الأداء وطريقة احتساب الدرجات

ركزت الأسئلة الواردة في بطاقة الأداء على ستة إجزاء رئيسية للممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والتي تم اعتمادها من قبل دليل الحوكمة المؤسسية للمصارف والصادر عن البنك المركزي العراقي (المسمى خلال هذا التقرير بـــ "الدليل" أو "دليل الحوكمة المؤسسية") والممارسات الأخرى التي تعتبر ممارسات مقبولة عالميًا. وعلى وجه التحديد، فإن الأجزاء هي:

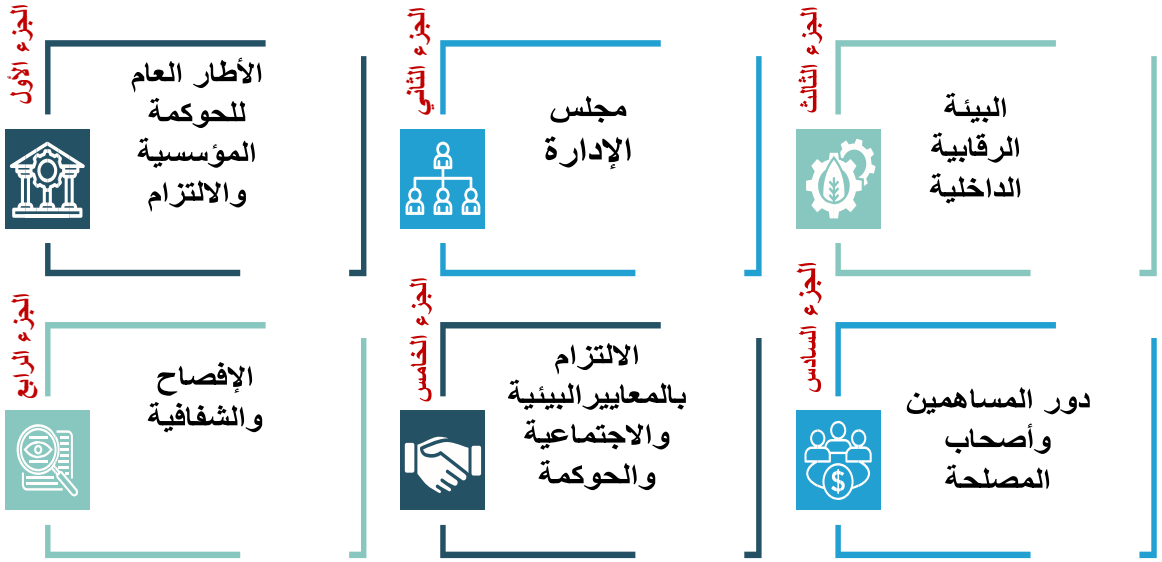

تم تصنيف المصارف بشكل فردي وفقًا للإجابات المرسلة من قبل المصارف الى البنك المركزي العراقي، وتم تخصـيص أربع درجات كحد أقصـى لكل سـؤال وارد في الجزء الثاني والرابع، إما باقي الاجزاء فقد تم تخصيص درجتان لكل سؤال وارد في الاجزاء الآخرى التي تناولت القضايا ذات الصلة والمتعلقة به. ويبين الجدول رقم (٢) أدناه عدد الأسئلة والفئات المتفق عليها.

الجدول رقم ٢

الجزء	الموضوع	عدد الأسئلة
١	أطار دليل الحوكمة المؤسسية والالتزام	٦
٢	مجلس الإدارة	٣٠/٢٢ *

٣	البيئية الرقابية	١٨
٤	الإفصاح والشفافية	٢١
٥	الالتزام بالممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة	١١
٦	دور المساهمين وأصحاب المصلحة	* ١٢
		٩٨/٩٠

(*) أجابت التي تطبق الشريعة الإسلامية في عملياتها ولديها هيئة شرعية على ثمانية أسئلة إضافية في الجزء الثاني تتعلق تحديدا بواجبات الشريعة على النحو الوارد في المادة (١٠) من الدليل، مع إعطاء المصارف الحكومية خصوصية في عدم الإجابة على ثلاثة أسئلة في الجزء السادس وهي كل من السؤال (١)، (٣) و(١٠)، وذلك لان هذه الأسئلة لا تنطبق على المصارف الحكومية التي يكون لها مساهم واحد فقط يتمثل بالحكومة (وزارة المالية)، وتم تعديل طريقة احتساب الدرجات لاستيعاب هذه الحالات الاستثنائية.

شمل التقييم العديد من الجوانب المختلفة للانشطة والعمليات المصرفية، وهذه الجوانب مرتبطة ببعضها ارتباطا وثيقا، وهذا يعني أن السؤال أو المعيار المستخدم في أحد أجزاء التقييم قد يكون قابلا للتطبيق في إجزاء آخرى.

صادق كبار المسؤولين في كل مصرف على أسئلة بطاقة الأداء، وذلك لضمان صحة الإجابات المقدمة إلى البنك المركزي العراقي، إذ تكون المصادقة من قبل المدير المفوض في المصارف الخاصة، والمدير العام في المصارف الحكومية، والمدير الاقليمي لفروع المصارف الاجنبية، وكان كل منهم مسؤولاً أيضاً عن قيادة فريق العمل داخل المصرف وتقديم الاجابات والمستندات والوثائق الخاصة ببطاقة الأداء، والتأكد من أن هذه الإجابات تعكس بدقة موقف المصرف من الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية.

رابعاً: مراحل نشأة الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية في القطاع المصرفي العراقي

إن الهدف من اصدار تقرير تحليل بيانات بطاقة الأداء معرفة مستوى الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية في القطاع المصرفي العراقي، وبعد أن يوضح هذا التقرير مستوى الممارسات الحالية من المتوقع ان يقدم ايضاً معلومات عن مجالات التنمية والتقدم ذات الأولوية للمصارف والقطاع ككل. وهو جزء من استراتيجية البنك المركزي العراقي لبناء المعرفة والمهارات في السياسات والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والخدمات المصرفية والتمويل المستدامين. بدأت الرحلة في عام ٢٠١٨ وشملت المعالم الرئيسية الموضحة في المخطط ادناه:

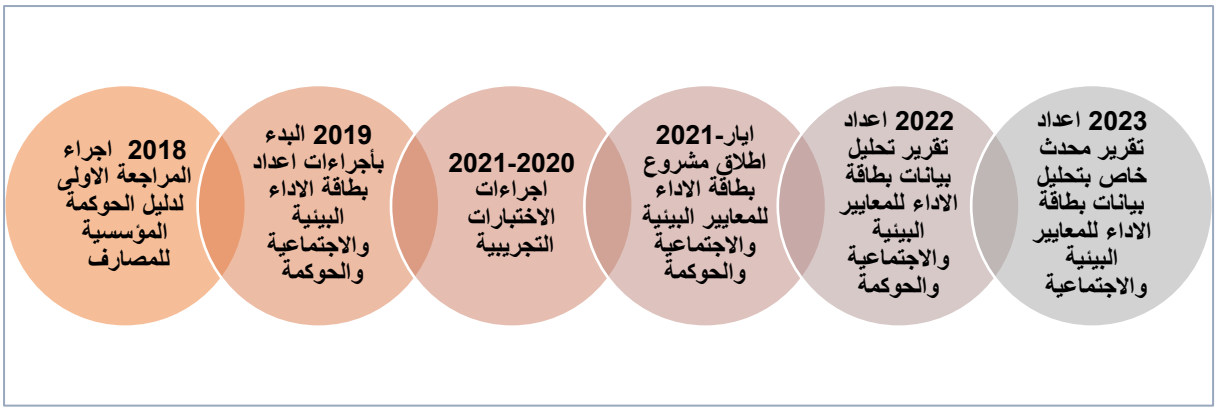

تم تصميم بطاقة أداء البنك المركزي العراقي الالزامية للمصارف بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) وتتضمن أسئلة تعكس الأطر القانونية والتنظيمية المحددة للحوكمة المؤسسية للمصارف في العراق، وهي أيضًا أول بطاقة أداء تخصص جزءا موجزاً ومتميزاً للاعتبارات البيئية والاجتماعية (الجزء الخامس من بطاقة الاداء)، حيث يؤخذ بالاعتبار الممارسات المطبقة الصادرة عن مؤسسة التمويل الدولية (IFC) ومعايير التقارير المالية (IFRS) ومعايير التدقيق الدولية (ISA) مع الاخذ بنظر الاعتبار المعايير الأخرى الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS) والمواد الصادرة عن مجلس الاستقرار المالي وفريقها المعني بالافصاحات المتعلقة بالمناخ، والشبكة الدولية للحوكمة (ICGN)، والمجلس الدولي للإبلاغ المتكامل(IIRC) وغيرها.

كما تم الأخذ بنظر الاعتبار خصوصية المصارف الإسلامية العاملة في القطاع المصرفي العراقي عند تصميم بطاقة الأداء، ويتمثل منظور بطاقة الأداء في أن المصارف عليها التزام في اتباع القوانين والتعليمات والسعي من أجل ممارسات جيدة في مجال القضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية، بالاضافة الى التزامات القوانين والتعليمات، ويعتمد استقرار وتوسع الاقتصاد العراقي بشكل كبير على عمل القطاع المصرفي، وبالتالي ليس من المهم أن تكون المصارف ذات حجم كبير أو صغير، مدرجة أو غير مدرجة في سوق الاوراق المالية، إذ يجب على جميع المصارف أن تطمح الى الممارسات العالمية للحوكمة المؤسسية.

استند تقييم كل مصرف إلى معلومات موثوقة ومتاحة وبيانات مصرفية بناءً على السنة المالية ٢٠٢٣ وعلى الوثائق التي تم إرسالها الى البنك المركزي العراقي من قبل المصارف.

ويعد امراً هاماً أن يتم تنفيذ مبادئ الحوكمة المؤسسية، جذباً إلى جنب مع القيم والمفاهيم البيئية والاجتماعية الأوسع نطاقاً في الممارسة العملية وليس مجرد النظر إليها وقبولها على المستوى النظري، إذ إن مجرد قبولها نظرياً ليس إلا ممارسة لا تفي بالغرض، وان الغرض من التقييم هو التحديد من قبل الأشخاص المطلعين داخل المصارف فيما إذا كانت مفاهيم الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية تنفذ فعلياً.

خامساً: مفاهيم عامة لبطاقة الاداء

تحولت توقعات السوق من التركيز البسيط على ممارسات الحوكمة المؤسسية (CG) إلى تركيز أوسع على الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية (ESG) والتي تؤدي إلى استدامة المصارف، وكان هذا التحول مدفوعًا بالحاجة إلى إدارة قضايا مثل الاستدامة وتغير المناخ والمطالب الإيثارية للمستثمرين الجدد.

إذ تُعرف الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية على أنها: - مجموعة الاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية التي يجب ان تراعيها المؤسسات عند إدارة عملياتها والمستثمرين عند القيام بالاستثمارات، فيما يتعلق بالمخاطر والآثار والفرص ذات الصلة على سبيل المثال لا الحصر:

القضايا البيئية:

هي التغييرات في البيئة الطبيعية أو المادية، سواء كانت محتملة أو فعلية (مثل منع التلوث أو السيطرة عليه، والتأثيرات على التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية، وانبعاثات الكربون، والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، وحماية الموارد الطبيعية واستخدامها، بما في ذلك الموارد المائية والبحرية)

القضايا الاجتماعية:

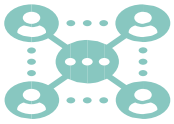

هي الآثار التي تنعكس على المجتمع المحلي والافراد العاملين بالمؤسسات (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، علاقات العمل، قضايا الصحة والسلامة، حقوق الإنسان، بما في ذلك سلسلة العمليات والانشطة مع الزبائن والمجتمع وعمليات التنوع والشمول المالي).

الحوكمة:

تشمل هياكل وعمليات الحوكمة المؤسسية التي يتم من خلالها توجيه المؤسسات ومراقبتها (مثل هيكل مجلس الإدارة السليم وتنوعه، والسلوك الأخلاقي، وإدارة المخاطر، والإفصاح، والشفافية) بما في ذلك حوكمة السياسات والإجراءات البيئية والاجتماعية الرئيسية،[1] والتي في بعض الأحيان تكون أكثر تقدمًا في كيان ما ولكنها مع ذلك تحتاج للمزيد من الاهتمام لتقديم نهج شامل ومستمر لتطبيق الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية.

بالنسبة للمصارف تم تطوير نهج واحد للممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) من قبل الشبكة المصرفية والمالية المستدامة (SBFN)، كما تتوفر ايضاً لدى مؤسسة التمويل الدولية (IFC) معايير اداء تتعلق بالقضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والعديد من المجالات الاخرى، وأن

(١) دليل المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسة الصادر عن مؤسسة التمويل الدولية، واشنطن ٢٠٢١.

ذات المؤسسة لديها ادوات لتقييم ودعم التنمية في انظمة الادارة البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية(ESG)، إذ ترتكز عملية التقييم على تحديد ادارة المخاطر البيئية والاجتماعية (ESMS) لزيادة الوعي والممارسات المتعلقة بالبيئة والصحة والسلامة في المؤسسات المالية، والهدف هو ان تقوم مؤسسة التمويل الدولية (IFC) بتطوير استجابات بيئية واجتماعية أفضل، مما يؤدي الى زيادة مرونة المؤسسة المالية والزبائن على مواجهة المخاطر والتعامل معها.

لماذا الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة مهمة ؟

تغطي العوامل البيئية والاجتماعية وعوامل الحوكمة مجموعة واسعة من المواضيع والقضايا، وكثير منها على سبيل المثال، تغير المناخ، والذي يؤثر سلبا على مؤسسات أو قطاعات أو بلدان معينة، ولكنه يمكن أيضا أن يضر باستقرار الاقتصاد ككل. وقد أصبحت العوامل البيئية والاجتماعية وعوامل الحوكمة مقياساً جيداً لتقييم كيفية تحديد الشركات للمخاطر والفرص غير المالية وإدارتها.

يطالب المستثمرون واصحاب المصلحة في جميع انحاء العالم المؤسسات بشكل متزايد بتحديد إطار (ESG) ونهجها لتقييم استدامتها على المدى الطويل وقدرتها على خلق القيمة، ان مخاطر وممارسات (ESG) لها تأثير كبير محتمل على قضايا الاعمال ذات الصلة بنجاح المؤسسة طويل الاجل.

- **عوائد أفضل**: أظهرت الدراسات أن درجات وممارسات المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة الأعلى ترتبط بزيادة الربحية والعائد على الموجودات (ROA).
- **الحد من المخاطر** - يمكن أن تساعد الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة في تحديد المخاطر قصيرة الأجل وطويلة الأجل، اعتمادًا على القطاع ونموذج الأعمال المعني.
- **إدارة الفرص** - قد يكشف تغير السوق والظروف غير السوقية عن الاحتياجات غير الـمُلبَّاة للسلع والخدمات الجديدة، والقواعد الاستهلاكية المحتملة، والتحالفات الاستراتيجية المحتملة لحل تحديات الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة.
- **سمعة المصرف** - يمكن للممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة تعزيز ترخيص الكيان للعمل مما يسهل تحقيق أهداف الأعمال والاستجابة لسيناريوهات الأزمة مع أصحاب المصلحة ومجموعة المالكين الرئيسيين، ويعزز اهتمام المستثمرين.
- **الثقافة والقيمة الجوهرية** - نضج الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة هو مؤشر على التزام المؤسسة ببناء قوة عاملة عالية الأداء وموجهة نحو الهدف.

مفهوم بطاقة الأداء

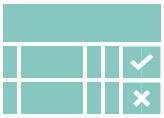

بطاقة الأداء هي أداة لتركيز المناقشة وزيادة الوعي وتشجيع التغيير على مستوى المؤسسة، أي إنها أداة تساعد في تحديد شكل التعامل مع الحوكمة المؤسسية والمخاطر البيئية والاجتماعية أو مؤشرات الخطر (العلامات الحمراء) التي تحتاج إلى المعالجة وكذلك تحديد فرص التطبيق لافضل الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة. وفي هذا التقرير يشار إلى الحوكمة المؤسسية والقضايا البيئية والاجتماعية بالمختصر ESG.

إذاً فإن بطاقة الأداء هي استبيان للممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية لكل مصرف على حدة.

من يستخدم بطاقة الأداء

استخدم نهج بطاقة الأداء لأول مرة في عام ٢٠٠٠ في ألمانيا لتقييم فاعلية إجراءات الحوكمة المؤسسية، وفي الشرق الأوسط في عام (٢٠١٠-٢٠١٩) اتبعت آسيا نهجاً يشجع المقارنة بين البلدان والمناطق بشأن تطبيق الحوكمة المؤسسية، لا سيما في الشركات والمصارف المدرجة في الاسواق المالية، وقد تطور هذا النهج ليشمل العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية.

يعتمد تطبيق بطاقة الاداء على اطر الرقابة والتنظيم داخل البلد لتحسين ممارسات (ESG) والإطار المحلي للحوكمة المؤسسية، تم استخدام بطاقة الاداء لتحسين الحوكمة المؤسسية بما في ذلك الممارسات البيئية والاجتماعية في العديد من البلدان من خلال اسواق الاوراق المالية في فلسطين والأردن وفي دول كبيرة وصغيرة بما فيها الهند وفيتنام واذربيجان، **ومع ذلك تجدر الاشارة الى ان البنك المركزي العراقي (CBI) هو أول بنك مركزي في المنطقة يقود ويطبق منهجية بطاقة قياس الاداء في القطاع المصرفي.**

ان الاساليب المستخدمة في تصميم منهجية بطاقة قياس الاداء العراقية مستوحاة من مناهج بطاقات الاداء المتاحة الناجحة، بما في ذلك المنهجية المتفق عليها والمستخدمة من قبل منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية (OECD) ومجموعة البنك الدولي لتقييم ممارسات (ESG) في المؤسسات.

توصيات البنك المركزي العراقي

تتمثل التوصيات الاساسية للبنك المركزي العراقي في مجموعة من الفقرات المذكورة ادناه:

أ. إعداد خطة عمل مفصلة وشاملة لتسهيل اعتماد السياسات والإجراءات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية بما يتماشى مع افضل الممارسات الدولية.

ب. يتطلب من المصارف اعداد وتنفيذ خطة استراتيجية مستدامة من خلال دمج المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية في استراتيجياتها وتحديد اهداف واضحة للممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة لتتماشى مع الاهداف المالية طويلة الأجل.

ج. ضرورة تعزيز وتحسين الجوانب المرتبطة بعمل مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه، من خلال تلبية متطلبات الاستقلالية واستقطاب الخبرات والمؤهلات العملية.

د. تصميم برامج تدريبية متخصصة وحسب المستوى الاداري (مجلس الإدارة – الإدارة التنفيذية – موظفي المصرف) لغرض تعزيز القدرات والمهارات والحصول على الشهادات المهنية، على أن تستعرض هذه المعلومات في تقارير لجنة الترشيح والمكافات بالتعاون والتنسيق مع قسم الموارد البشرية.

ه. تعزيز عمليات الافصاح والشفافية على المستوى الداخلي والخارجي للمصرف، على أن يتم تقديم الدعم والاسناد لغرض تحسين مخرجات الاقسام الرقابية للمصرف.

و. تحسين عمليات التواصل بين خطوط الدفاع الثلاثة (وحدات الاعمال – إدارة المخاطر- الامتثال – المراجعة المستقلة) من خلال معالجة نقاط الضعف في عمليات وانشطة المصرف.

ز. يتطلب من المصارف تشجيع آليات الابتكار المالي من خلال تطوير نماذج أعمالها وطرح منتجات مالية تدعم الاستدامة وتزيد من ربحيتها من خلال زيادة العائد على الموجودات وحقوق الملكية.

ح. ضرورة تعزيز السياسات والاجراءات الخاصة بالمعايير البيئية والاجتماعية ومدى تطبيقها على السياسات والانشطة والعمليات الخاصة بالمصرف ومنها على سبيل المثال سياسة ادارة المخاطر وسياسة منح الائتمان.

الملاحق

ملحق أ- أسئلة بطاقة الأداء للممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة

رقم السؤال	السؤال
الجزء الأول : الأطار العام لدليل الحوكمة المؤسسية والالتزام	
Q١	هل أنشأ مجلس الإدارة إطار عمل جيد للحوكمة المؤسسية
Q٢	هل يضمن مجلس الإدارة أن جميع أعضاء مجلس الإدارة والمدير المفوض على دراية تامة بمتطلبات دليل الحوكمة المؤسسية الصادر عن البنك المركزي العراقي
Q٣	هل هناك وثيقة توضح مسؤولية مجلس الإدارة عن تطبيق سياسات وممارسات الحوكمة المؤسسية الجيدة
Q٤	هل يميز بوضوح دليل الحوكمة أو القيم الجوهرية للمصرف دور مجلس الإدارة عن دور الإدارة التنفيذية والمساهمين
Q٥	هل أصدر مجلس الإدارة وثيقة مكتوبةً عن "القيم الجوهرية" للمصرف يوضح فيه خطوط واضحة للمسؤولية والمساءلة عن جميع أنشطة المصرف، بما في ذلك الثقافة والنزاهة والسلوك المهني
Q٦	هل تعزز إستراتيجية المصرف وأنشطته الاستدامة طويلة الأجل للمصرف
الجزء الثاني : مجلس الإدارة	
Q١	هل يتكون مجلس الإدارة وفقاً للمواد والأحكام الواردة في دليل الحوكمة الصادر عن البنك المركزي العراقي
Q٢	هل مجلس الإدارة مستقل بما فيه الكفاية ومتنوع في تكوينه
Q٣	هل تم تحديد جميع أعضاء مجلس الإدارة المستقلين وتلبية المتطلبات الواردة في دليل الحوكمة الصادر عن البنك المركزي العراقي
Q٤	هل اعتمد مجلس الإدارة وطبق مبادئ توجيهية واضحة تحد من عدد مناصب مجلس الإدارة التي يجوز لكل عضو شغلها في وقت واحد

Q٥	هل تميز وثائق المصرف بين دور مجلس الإدارة وبين الإدارة التنفيذية بما يتماشى مع متطلبات ومواد دليل الحوكمة الصادر عن البنك المركزي العراقي
Q٦	هل قام مجلس الإدارة بنشر الرؤية، الرسالة، والاستراتيجية والأهداف
Q٧	هل تشير المستندات المصرفية إلى دور مجلس الإدارة في المصادقة على استراتيجية مستدامة طويلة الاجل ومتابعة تنفيذها.
Q٨	هل أنشأ مجلس الإدارة إطار عمل لإدارة المخاطر يقوم بمراقبته ، بما في ذلك بيان مدى الرغبة في المخاطرة بالنسبة للمصرف والأشخاص المسؤولين عن إدارة المخاطر والإبلاغ عنها
Q٩	هل هناك دليل على الإجراءات الإيجابية من قبل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لمعرفة أن القيم المبدئة مضمنة في أنشطة المصرف
Q١٠	هل يعترف مجلس الإدارة بمسؤوليته عن سمعة المصرف ومراقبته والامتثال لجميع القوانين واللوائح والإرشادات والسياسات الداخلية ذات الصلة
Q١١	هل يضمن مجلس الإدارة الالتزام بالمعايير الدولية في جميع أنشطة المصرف وعملياته
Q١٢	هل لدى مجلس الإدارة خطة احلال مطبقة لكبار مديري المصرف وللمجلس نفسه واللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة
Q١٣	هل تخضع جميع لجان مجلس الإدارة لميثاق / اختصاصات مكتوبة ، وتكشف عن صلاحياتها ، وسلطتها ، وواجباتها ، وتكوينها ، وقيادتها ، وعمليات عملها وعلاقتها بالمجلس
Q١٤	هل يمتلك المصرف ما لا يقل عن أربع لجان منبثقة عن مجلس الإدارة ، تتألف فقط من أعضاء مجلس الإدارة ولكل لجنة يحكمها ميثاق / اختصاصات مكتوبة تكشف عن صلاحياتها وسلطتها وواجباتها وتكوينها وقيادتها وعملياتها العملية.
Q١٥	هل تتألف لجنة التدقيق من أعضاء مجلس إدارة مستقلين فقط ، ولديهم معرفة في الامور المالية ويقودهم خبير مالي
Q١٦	هل يشمل تفويض لجنة التدقيق جميع عناصر الواجبات و المسؤوليات المنصوص عليها في المادة (١٢) الفقرة (٣،٣) جميع نقاطها

Q١٧	هل تقدم لجنة الترشيح والمكافآت توصيات إلى مجلس الإدارة بشأن سياسة المكافآت والحوافز، والتي تتماشى مع تحقيق أهداف المصرف على المدى الطويل ، وتشرف على تنفيذها من قبل الإدارة التنفيذية
Q١٨	هل يدعم مجلس الإدارة في أنشطته امين سر مؤهل قانونياً ومهنياً كأمين سر المجلس
Q١٩	هل يقوم امين سر المجلس بتقديم المعلومات لاعضاء مجلس الإدارة الجدد والتاكد من جودة المعلومات المقدمة للمجلس
Q٢٠	هل أدوار رئيس مجلس الإدارة والمدير المفوض (المدير التنفيذي) منفصلة ويعمل على تنفيذها شخصان
Q٢١	هل يضمن مجلس الإدارة أن الإدارة التنفيذية تتابع بشكل يومي الموقع الرسمي لمكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكل يومي.
Q٢٢	هل يقوم مجلس الإدارة بإجراء تقييم لنفسه سنوياً على الأقل والذي يؤدي إلى خطة عمل للتحسين ، بما في ذلك خطط تدريب وتطوير أعضاء مجلس الإدارة
Q٢٣	هل تجتمع هيئة الرقابة الشرعية مع قسم التدقيق الشرعي والمدقق الخارجي لمناقشة المسائل ذات الاهتمام المشترك، وتقدم تقاريرها إلى مجلس الإدارة
Q٢٤	هل تم مراجعة العمليات والأنشطة، وتقديم الرأي للمدير المفوض في العقود والمعاملات التي يقوم بها المصرف
Q٢٥	هل تقوم هيئة الرقابة الشرعية بالمهام والإدوار التي تقع على عاتقها
Q٢٦	هل يلتزم المصرف بمبادئ الشرعية الإسلامية واحكامها، وتصادق على ذلك هيئة الرقابة الشرعية
Q٢٧	هل يتوفر لدى هيئة الرقابة الشرعية أمين سر مؤهل وفق دليل الحوكمة
Q٢٨	هل يتلائم اعضاء هيئة الرقابة الشرعية مع متطلبات دليل الحوكمة
Q٢٩	هل تتوفر شروط الاستقلالية في اعضاء هيئة الرقابة الشرعية
Q٣٠	هل تقوم وظيفة المراجعة الداخلية بمراجعة منتجات وخدمات الشريعة وتطبيق المراجعة الشرعية وفقاً للإرشادات

الجزء الثالث : بيئة الرقابة	
Q١	هل اعتمد مجلس الإدارة سياسات وإجراءات رسمية مكتوبة لإدارة تضارب المصالح ، بما في ذلك المطالبة بالإفصاح كتابة عن مصالح أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية
Q٢	هل اعتمد مجلس الإدارة سياسة وإجراءات لمعاملات الأطراف ذو الصلة بما في ذلك قواعد محددة للكشف عن الأطراف ذو الصلة ومراجعتها من قبل لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة
Q٣	هل وضع مجلس الإدارة مدونة قواعد السلوك الوظيفي المطبقة من قبل أعضاء مجلس الإدارة والموظفين والتي تتضمن سياسات تتطلب سرية المعلومات والتي تُظهر سلوكيات مقبولة وغير مقبولة
Q٤	هل أنشأ مجلس الإدارة وظيفة تدقيق داخلي تتمتع بالموارد الكافية والمناسبة والتي تقدم تقاريرها مباشرة إلى لجنة التدقيق
Q٥	"هل لدى وظيفة التدقيق الداخلي خطة سنوية معتمدة من لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة
Q٦	هل تتضمن أنشطة التدقيق الداخلي اختبار فاعلية الضوابط الداخلية ، بما في ذلك التحقق من الالتزام بقوانين مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
Q٧	هل يعين المساهمون أو مجلس الإدارة المدقق الخارجي من خلال عملية رسمية وشفافة بناء على توصية لجنة التدقيق
Q٨	"هل تشرف لجنة التدقيق على المدقق الخارجي وتضمن استقلاله وتضمن تنفيذ توصياته
Q٩	هل وضع مجلس الإدارة إطاراً لإدارة المخاطر للمصرف يتضمن بياناً حول الرغبة في المخاطرة وثلاثة خطوط لهيكل الدفاع
Q١٠	هل تتضمن عملية إدارة المصرف للمخاطر تحديد المخاطر الرئيسية والمخاطر المتوقعة والمخاطر المرتبطة بالقضايا البيئية والاجتماعية وقضايا الحوكمة
Q١١	هل يقوم المجلس بالتحقيق والتصرف في انتهاكات مستويات المخاطر المقبولة، بما في ذلك غسل الأموال وتمويل الأنشطة الإرهابية

Q١٢	هل لدى مجلس الإدارة دوراً في اختبارات الضغط
Q١٣	هل تقوم لجنة إدارة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة بمراجعة السياسة الائتمانية للمصرف والإشراف على تنفيذها وضمان التزام مخاطر الائتمان بقرارات وتوجيهات لجنة بازل للرقابة المصرفية
Q١٤	هل يقوم مجلس الإدارة بإجراء مراجعة سنوية لفاعلية ممارسات إدارة المخاطر في المصرف وأنظمة الرقابة الداخلية ويبلغ المساهمين بذلك
Q١٥	هل يتخذ المجلس خطوات لضمان أن البيانات المالية تعكس الأداء الفعلي للمصرف
Q١٦	هل لدى المصرف إدارة مستقلة للامتثال ، تقدم تقاريرها مباشرة إلى لجنة التدقيق أو لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة ، والتي تصدر سياسات وإجراءات لضمان الامتثال للقوانين والتشريعات
Q١٧	هل تمتلك الإدارة التنفيذية (لجنة ائتمان ولجنة استثمار ولجنة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) وتجتمع بانتظام وترفع تقارير إلى مجلس الإدارة عن أنشطتها
Q١٨	هل لدى المصرف سياسات وإجراءات مطبقة حول عملية الإبلاغ عن المخالفات او حالات الفساد المالي والإداري، بما في ذلك الحماية القانونية للمبلغين عن المخالفات

الجزء الرابع : الإفصاح والشفافية	
Q١	"هل لدى مجلس الإدارة والمصرف سياسات وإجراءات لضمان الإفصاح المتوازن في الوقت المناسب لجميع المعلومات المادية المالية وغير المالية كما هو مطلوب بموجب جميع القوانين والتعليمات والضوابط المنظمة للعمل المصرفي؟
Q٢	هل يمتلك المصرف إجراءات واضحة لتحديد الأهمية النسبية للمعلومات
Q٣	هل يقدم مجلس الإدارة تقريراً سنوياً وتقريراً للحوكمة وتقارير ربع سنوية
Q٤	هل يتضمن التقرير السنوي معلومات عن الهيكل التنظيمي للمصرف، بما في ذلك لجان مجلس الإدارة وتقريراً عن مسؤولياتهم ومهامهم المنجزة في العام الماضي
Q٥	هل يفصح التقرير السنوي أكثر من الحد الأدنى المطلوب في دليل حوكمة للمصارف

Q٦	"هل التقرير السنوي منشور باللغتين العربية والانكليزية ومتاح على الموقع الالكتروني للمصرف
Q٧	هل يتضمن التقرير السنوي بياناً واضحاً من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لتطوير البيانات المالية والتقيد بأحدث معايير التقارير المالية الدولية
Q٨	هل يلتزم المصرف بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم ٩، وفق الضوابط الصادرة عن البنك المركزي العراقي
Q٩	هل يتضمن التقرير السنوي وثيقة واضحة بالالتزام بجميع القوانين والتعليمات والضوابط الصادرة عن البنك المركزي العراقي
Q١٠	هل يحتوي التقرير السنوي أو الموقع الإلكتروني للمصرف على قسم منفصل لحوكمة المصرف يتضمن الاعتراف بمسؤولية مجلس الإدارة عن حوكمة المصرف
Q١١	هل يتضمن التقرير السنوي جميع التفاصيل الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة وكما محدد في المادة (٢٣) الفقرة (٦,٥ و ٦,٧)
Q١٢	هل يتضمن التقرير السنوي معلومات حول إدارة المخاطر بما في ذلك هيكلها وعملياتها والتطورات بما في ذلك بيان درجة المخاطر المقبولة والمخاطر التي يمكن تحملها بما في ذلك المخاطر البيئية والاجتماعية
Q١٣	هل يستعرض مجلس الإدارة بانتظام ويبلغ عن التقدم المحرز في تلبية مبادئ الاستدامة
Q١٤	هل يتضمن التقرير السنوي معلومات عن أهداف المصرف وإجراءاته وأهدافه لخفض انبعاثات الكربون
Q١٥	"هل يوفر الموقع الالكتروني للمصرف معلومات حالية حول البيانات المالية ، تقرير سنوي قابل للتنزيل ، مواد مختصرة مقدمة للمحللين ومحاضر اجتماع الهيئة العامة
Q١٦	هل يوفر الموقع الالكتروني للمصرف نسخاً قابلة للتحميل من ميثاق مجلس الإدارة والمواثيق الخاصة بلجان مجلس الإدارة ؛ مدونة قواعد السلوك؛ سياسة الإبلاغ عن المخالفات ؛ سياسة تضارب المصالح

Q١٧	"هل يضمن رئيس مجلس الإدارة أن البنك المركزي العراقي على اطلاع مستمر بالأمور المهمة والجوهرية (الإيجابية والسلبية)
Q١٨	هل يتضمن التقرير السنوي للمصرف وثيقة واضحة بأسماء المساهمين الذين يمتلكون ١٪ أو أكثر من الأسهم ووثيقة باسم / هوية كل مساهم مستفيد نهائي يمتلك ٥٪ أو أكثر من أسهم المصرف
Q١٩	هل يقوم المصرف بالإفصاح عن دلائل الاتصال الخاصة بالعلاقات مع المستثمرين، بما في ذلك جهات الاتصال الهاتفية والبريد الإلكتروني
Q٢٠	هل يفصح المصرف عن المنهج المعتمد في توظيف واختيار أعضاء مجلس الإدارة ، والذي يتضمن استخدام المؤسسات في عملية البحث
Q٢١	هل يفصح المصرف للجمهور عن سياسة المكافآت والحوافز والمعايير المستخدمة على مستوى المصرف لقياس الأداء للإدارة التنفيذية

الجزء الخامس: الالتزام بالممارسات البيئية والاجتماعية	
Q١	"هل لدى المصرف سياسة تتناول العناصر البيئية والاجتماعية يتم الإفصاح عنها للجمهور ويتم الالتزام بها
Q٢	هل تتطلب السياسة البيئية والاجتماعية للمصرف مراعاة رفاهية الزبون وتتطلب التفاعل فروع المصرف
Q٣	هل يقوم المصرف بإدراج العوامل البيئية والاجتماعية في سياسات الإقراض وأنشطة المصرف
Q٤	هل يبذل المصرف جهود لتشجيع النساء في مكان العمل ولديه سياسات وإجراءات لاحترام حقوق الانسان في جميع أنشطة المصرف
Q٥	هل لدى المصرف آلية لتنظيم وضمان رفع الشكاوى من الأطراف الخارجية والموظفين (القضايا القانونية والأخلاقية والسلامة)

Q٦	هل يقدم المصرف منتجات وخدمات مصممة خصيصاً للنساء والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
Q٧	هل يقدم المصـــرف خدمات مالية والدعم لافراد المجتمع في ظل الوصـــول المحدود إلى القطاع المالي
Q٨	"هل يمتلك المصرف موظف أو شخص مؤهل ذو خبرة في القضايا البيئية والاجتماعية ومتاحة للمساهمة في المجالات التي يقترض بها
Q٩	"هل تنظر الإدارة في تأثير تغير المناخ على البيئة في ممارساتها لإدارة المخاطر والإقراض
Q١٠	"هل المصرف عضو في شبكة محلية او دولية تروج للانشطة البيئية والاجتماعية
Q١١	"هل يأخذ مجلس الإدارة في الاعتبار مصـــالح المودعين والمســـاهمين وأصـــحاب المصـــلحة المعنيين الآخرين في عملية اتخاذ القرارات الخاصة به

الجزء السادس: دور أصحاب المصلحة والمساهمين	
Q١	"ما هي الخطوات التي يتخذها مجلس الإدارة لتحديد المساهمين الرئيسيين وفهم رغباتهم والتأكد من التواصل مع المساهمين وإدراج احتياجاتهم في قراراته
Q٢	هل يضـــمن مجلس الإدارة أن المصـــرف يوفر جميع المعلومات الجوهرية في الوقت المناســـب للمساهمين لتمكينهم من ممارسة حقوقهم بشكل كامل
Q٣	هل يحق للمســـاهمين المشـــاركة والتصـــويت على تعديلات في النظام المبدئى للمصـــرف وكذلك تفويض أسهم إضافية أو بيع أو نقل جميع الأصول بشكل جوهري؟
Q٤	هل يقدم المصرف للمساهمين حقوقا إضافية ، إضافة إلى الحقوق المبدئية المتوقعة وذلك لحماية المساهمين؟
Q٥	هل يضـمن المجلس أن جميع المراسـلات المتعلقة باجتماع الهيئة العامة تشـجع المسـاهمين على المشاركة والتصويت في قرارات اجتماع الهيئة العامة
Q٦	هل يصـدر المصـرف إخطاره بشـأن الهيئة العامة العادية والأوراق والقرارات ذات الصـلة التي سيتم تحديدها قبل ٣٠ يوماً على الأقل من تاريخ الاجتماع
Q٧	هل يسـمح المصـرف للمسـاهمين بالتصـويت شـخصـياً أو غيابياً من خلال عمليات التصـويت الإلكترونية الآمنة

Q٨	هل تبنى مجلس الإدارة ونشر إجراءات ترشيح وتعيين أعضاء مجلس الإدارة الجدد
Q٩	هل يقدم مجلس الإدارة معلومات كافية للمساهمين لتمكينهم من اتخاذ قرارهم بانتخاب عضو مجلس الإدارة
Q١٠	هل يسمح المصرف للمساهم الصغير بانتخاب عضو واحد في مجلس الإدارة بناءً على الية التصويت التراكمي
Q١١	هل يضمن مجلس الإدارة أن المساهمين واحتياجاتهم ضمن الاعتبارات المهمة في استراتيجية المصرف
Q١٢	"هل يلتزم المصرف بضوابط وتعليمات البنك المركزي العراقي المتعلقة بالسياسات والإجراءات اللازمة لحماية المودعين والمقترضين

الملحق ب: قائمة المصارف المشاركة في التطبيق الفعلي لعام ٢٠٢٣

No	Name	الأسم
١	Abu Dhabi Islamic Bank	مصرف أبو ظبي الإسلامي
٢	Agricultural Bank	المصرف الزراعي التعاوني
٣	Al - Rajeh Islamic Bank	مصرف الراجح الإسلامي
٤	Al Attaa Islamic Bank	مصرف العطاء الإسلامي
٥	Al Baraka Turk Bank	مصرف البركة التركي
٦	Al- Huda Bank	مصرف الهدى
٧	Al Mustashar Islamic Bank	مصرف المستشار الإسلامي
٨	Al Qabith Islamic Bank	مصرف القابض الإسلامي
٩	Al Qurtas Islamic Bank	مصرف القرطاس الإسلامي
١٠	Al Taif Islamic Bank	مصرف الطيف الإسلامي
١١	Al-Anssari Islamic Bank	مصرف الانصاري الإسلامي
١٢	Alarabiya Islamic Bank	مصرف العربية الإسلامي
١٣	Al-Janoob Islamic Bank	مصرف الجنوب الإسلامي
١٤	Al-Mansour Bank	مصرف المنصور
١٥	Al-Mashreq Al-Arabi Islamic bank	مصرف المشرق العربي الإسلامي
١٦	Al-Nahrain Islamic Bank	مصرف النهرين الإسلامي

١٧	Alnnasik Islamic bank	مصرف الناسك الإسلامي
١٨	AL-Rasheed Bank	مصرف الرشيد
١٩	Al Mal Islamic Investment Bank	مصرف المال الإسلامي
٢٠	Ameen Al Iraq Islamic Bank	مصرف امين العراق الإسلامي
٢١	Ashur International Bank for Invest-ment	مصرف اشور الدولي للاستثمار
٢٢	Asia Iraq Islamic bank	مصرف اسيا العراق الإسلامي
٢٣	Bank of Jordan	بنك الاردن
٢٤	Bank of Baghdad	مصرف بغداد
٢٥	Bank of Beirut and Arabic Countries	بنك بيروت والبلاد العربية
٢٦	Byblos bank	بنك بيبلوس اللبناني
٢٧	Cihan Bank	مصرف جيهان
٢٨	Commercial Bank	مصرف التجاري العراقي
٢٩	Credit Bank of Iraq	مصرف الائتمان العراقي
٣٠	Economy Bank for Investment & Finance	مصرف الأقتصاد للأستثمار والتمويل
٣١	Elaf Islamic Bank	مصرف إيلاف الإسلامي
٣٢	Erbil Bank	مصرف اربيل
٣٣	First Iraq Islamic Bank	مصرف العراق الأول الإسلامي
٣٤	Gulf Commercial Bank	مصرف الخليج التجاري
٣٥	Industrial Bank	المصرف الصناعي
٣٦	International Development Bank	مصرف التنمية الدولي
٣٧	International Islamic Bank	مصرف الدولي الإسلامي
٣٨	Investment Bank of Iraq	مصرف الاستثمار العراقي
٣٩	Iraq Noor Islamic Bank	مصرف نور العراق الإسلامي
٤٠	Iraq Trans Bank	مصرف عبر العراق
٤١	Iraqi Islamic Bank	المصرف العراقي الإسلامي
٤٢	Iraqi Middle East Investment Bank	مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار
٤٣	Kurdistan International Islamic	مصرف كوردستان الدولي

٤٤	Mosul Bank for Development & Investment	مصرف الموصل للتنمية والأستثمار
٤٥	National Bank of Iraq	المصرف الأهلي العراقي
٤٦	National Islamic Bank	المصرف الوطني الإسلامي
٤٧	Rafidain Bank	مصرف الرافدين
٤٨	Real estate bank	المصرف العقاري
٤٩	Region Trade Bank	مصرف الإقليم التجاري
٥٠	Standard Chartered	مصرف ستاندرد تشارترد
٥١	Sumer Commercial Bank	مصرف سومر التجاري
٥٢	T. C. ZIRAAT Bank ASI A. S	مصرف الزراعي التركي
٥٣	Trade Bank of Iraq	المصرف العراقي للتجارة
٥٤	Trust Islamic Bank	مصرف الثقة الإسلامي
٥٥	Turkey Is Bankasi A.S	بنك آيش التركي
٥٦	Union Bank of Iraq	مصرف الاتحاد
٥٧	United Bank for Investment	مصرف المتحد للاستثمار
٥٨	World Islamic bank	مصرف العالم الإسلامي